في الاصل مفعل من جاز المكان يجوز اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة
اي المتعدية بمكانها الاصلي كذا في اسرار البلاغة وذكر المصنف الطيبي
انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها عليه
اه معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز
مفرد ومركب وهما مختلفان فتعرفي الكلمة آما المفرد
فهو الكلمة المستعملة احترز بهذا عن الكلمة قبل الاستعمال فانها
ليست بمجاز ولا حقيقة بغير ما وضعت له احترز به عن الحقيقة
سواء تخللها كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب
متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع
له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة
فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب
اعني الشرع وليخرج عن الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح
آخر كلفظ الصلوة المستعملة بحسب الشرع في الاركان المخصوصة
فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن
بحسب اصطلاح آخر هو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع
عاد وجه يصح متعلق بالمستعمل مع قرينة عدم ارادته اي ارادة
الموضوع له فلا بد للمجاز من العلاقة ليتحقق الاستعمال على وجه
يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح واشترط العلاقة ليخرج

نقل ... كذا ... ما نقل عن صنع الصنعة او قال ... بينهما والمنقول ... ما وضع ابتداء لمعنى ... في اوزان قال بعضهم المجاز ... المرتجل تحت المشترك ...

الغلط من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب
لان هذا استعمال ليس على وجه صحيح وانما قيد بقوله مع قرينة عدم
ارادته ليخرج الكناية لانها مستعملة في غير ما وضعت له مع
جواز ارادة ما وضعت له وكلا منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي
وشرعي وعرفي خاص بتقييس ناقله كالنحوي والصرفي وعرفي
او عرفي عام لا بتقييس ناقله وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس
الى الواضع فانه كان واضعا واضع اللغة فلغوي وان كان الشرع
فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع
الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فان كان اللغة
فالمجاز لغوي وان كان الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص
كالاسد للسبع المخصوص والرجل الشجاع فانه حقيقة لغوية في السبع
مجاز لغوي في الشجاع وصلوة للعبادة المخصوصة والدعاء حقيقة
شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء او فعلا للفظ المخصوص
اعم مما ذكر معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة والحدث
فانه حقيقة عرفية خاصة اي النحوية في اللفظ مجاز لغوي في الحدث الشامل
ودابة لذي الاربع والانسان فانه حقيقة عرفية عامة في الاول
مجاز عرفي عام في الثاني والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة
غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة

Copyright © King Saud University